

فعالية السياسة النقدية ودورها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات

The effectiveness of monetary policy and its role in promoting non-burning exports

بعيط عطاء الله ، طالب دكتوراه (*)

جامعة غرداية ، غرداية

Bait.attalah@univ-ghardaia.dz

مخبر السياحة الاقليم و المؤسسات

سيدأمر محمد، دكتور محاضر

جامعة غرداية ، غرداية

sidamormohammed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/15 تاريخ القبول للنشر: 2022/00/00

ملخص:

تمثل العلاقة بين السياسة النقدية و الصادرات خارج قطاع المحروقات ، محور النقاش بين صناعات السياسات الاقتصادية و خبراء البنوك المركزية بغرض التعرف على فعالية أداء السياسة النقدية في معالجة تدهور النمو الاقتصادي في بعض الدول التي تعتمد على أحادية في التصدير ، مثل الجزائر التي يقوم اقتصادها على صادرات المحروقات بنسبة 98% ، هذا مما دفع بها إلى تسطير إستراتيجية فعالة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تفعيل جملة من السياسات النقدية بالاعتماد على قنوات انتقال أدوات السياسة النقدية بطريقة تسمح بإرساء التوازن الاقتصادي و بتالي إمكانية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنويع فرص الجزائر في الإنتاج و التصدير . بناء على ما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ، إظهار دور السياسة النقدية في ترقية و تشجيع الصادرات خارج المحروقات .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية ، أدوات السياسة النقدية ، التصدير .

Abstract:

The relationship between monetary policy and exports outside the hydrocarbon sector is the focus of discussion between economic policy makers and central bank experts in order to identify the effectiveness of monetary

* بعيط عطاء الله

policy performance in addressing the deterioration of economic growth in some countries that depend on unilateralism in exports, such as Algeria whose economy is based on exports Hydrocarbons increased by 98%, which prompted it to formulate an effective strategy for the development of exports outside the hydrocarbon sector by activating a number of monetary policies based on the channels of transmission of monetary policy tools in a way that allows for the establishment of economic balance and thus the possibility of encouraging foreign direct investment in order to diversify Algeria's opportunities in production and export.

Based on the foregoing, we will try, through this research paper, to show the role of monetary policy in promoting and encouraging exports outside hydrocarbons.

key words: monetary policy, monetary policy tools, export

مقدمة:

لقد كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالآزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية، وتغير مفهومها، وطريقة عملها، وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية، من أجل معالجة الركود الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار، والنمو، كل ذلك استوجب القيام بالعديد من التغيرات في السياسة النقدية ، مما أدى لتطور أساليب، وأدوات، أهداف السياسة النقدية؛ مما كان له دور كبير في تغير نظرة الدول إلى السياسة الاقتصادية .

رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة، إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فتري أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك، إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات ، حيث أنها تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة

الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي . ونجد عدد كبيرا من الدول النامية و من بينها الجزائر يولي لسعر الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية ، كوسيط لتنشيط صادراتهم خارج المحروقات ، من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الحساب الجاري في ميزان المدفوعات و كذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رؤوس الأموال بين الاقتصاديين المحلي و الخارجي .

وكما هو معروف أن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، و باعتبار الجزائر دولة مصدرة للبترول و إن اقتصادها ريعي تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات و لهذا نود معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج الإجمالي خاصة بعد ضخ أموال كبيرة على القطاعات المنتجة من اجل دعم النمو، و ذلك بإتباع سياسة نقدية تساعد على رفع قيمة مضافة في تشجيع الصادرات خارج المحروقات و هذا من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية .

أولاً: إشكالية الدراسة:

من أجل التطرق للجوانب المتعددة في هذا الموضوع ولإبراز واقع السياسة النقدية في ظل تطورات الأزمات المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية ، وطرق تجاوزها بالاعتماد على تشجيع صادراتها خارج قطاع المحروقات لهذا يمكن أن نطرح الإشكال على النحو التالي:

الى أي مدى يمكن أن تساهم أدوات السياسة النقدية في تحسين الصادرات خارج المحروقات ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية ومن أجل تحليلها ودراستها قمنا بتجزئتها إلى عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي السياسة النقدية ؟ و ماهي مختلف أهدافها و أدواتها ؟
- ماهو مفهوم الصادرات خارج المحروقات ؟
- ماهو الدور الذي تؤديه أدوات السياسة النقدية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية لهذه التساؤلات والتي من شأنها تحديد معالم الموضوع والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- إن الإصلاحات التي تمت في مجال السياسة النقدية لا تستطيع وحدها تحقيق النمو إلا إذا كانت هناك إصلاحات على المستوى الكلي ،
- عدم استقلالية البنوك المركزية هذا مما يعرقل مسار السياسة النقدية في التحكم أدوات السياسة النقدية

--عدم وجود استقرار نقدي خاصا في مجال سعر الصرف
-تتأثر السياسة النقدية بدرجة كبيرة بأسعار المحروقات باعتبارها المورد الأساسي للإيرادات
-وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشرات السياسة النقدية و النمو الاقتصادي
- ما تزال نتائج إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات ضعيفة ، على الرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت الجزائر انتهاجها لسياسات تفعيل هذه الأخيرة .

رابعاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال دراسة دور السياسة النقدية في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، وهذا من أجل التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تقلبات أسعار النفط ، وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات الغير نفطية ، ولا سيما ذات القدرة التنافسية المرتفعة للتوجه التصديري ، مما يساهم في التحويل التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد المورد

كما جاءت هذه الدراسة لتركيز على أهم أدوات السياسة النقدية التي يمكن من خلاله ترقية التجارة الخارجية وتشجيع في تنويع الصادرات ولهذا أصبحت الصادرات خارج المحروقات ضرورة لا بد منها من أجل الخروج من التبعية للاقتصاديات النفطية وما ينتج عنها من أزمات مالية عالمية .

خامساً: أهداف الدراسة:

تتمثل فيما يلي :

- محاولة تحديد اثر ودور السياسة النقدية في الاقتصاد ؛
- التعرف على مدى العلاقة بين بعض المتغيرات وأثارها على النمو الاقتصادي ؛
- تحديد أدوات السياسة النقدية التي من خلالها يمكن تنشيط و تفعيل القطاعات الغير نفطية و النهوض باقتصاديات تعتمد بالدرجة الأولى على التنويع الاقتصادي .؛
- معرفة أهم الإجراءات الواجب اتخاذها على مستوى البنوك و على مستوى الدولة لتنشيط و تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

- إعطاء بعض النماذج لبلدان عربية يعتمد اقتصادها على القطاع النفطي بالدرجة الأولى وناجحة في مجال تطوير الصادرات خارج المحروقات من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية، ومحاولة مقارنتها بالجزائر باعتبارها دولة تعتمد على المحروقات في إيراداتها ؛
- اقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث و التي من شأنها أن تساهم في تشجيع لترقية الصادرات خارج المحروقات و الخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات .

سادسا: المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة :

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث اخترنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة المتعلقة بالنقاط التالية :

السياسة النقدية ، الصادرات خارج المحروقات ، أدوات السياسة النقدية ، تأثير السياسة النقدية على الصادرات خارج المحروقات .

المبحث الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية إحدى أهم الأجزاء المكونة لسياسة اقتصادية و المعتمدة من قبل سلطتها النقدية و المتمثلة في البنك المركزي ، حيث تستخدم أدوات في توجيه المسار النقدي أولا و بعد ذلك التأثير على المسار الاقتصادي الكلي و سنحاول التطرق الى مفهوم السياسة النقدية من خلال ما يلي :

الفرع الأول: تعريف و أهداف السياسة النقدية

أولا : تعريف السياسة النقدية

إن من أهم التعاريف التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه العديد من الفقهاء الاقتصاديين نذكر منهم:

- تعريف (einzig) فقد عرفها على أنها " تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"¹.

¹ زكرياء الدورين يسرى السامرائي، البنوك المركزية السياسية النقدية، دار البازوري العلمية، عمان، 2013، ص 185.

- كما عرفها Georgr Parierte هي " مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".

- كذلك تعريف فوزي القيسي هي " التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية، بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"².

- كذلك هناك تعريف آخر " بأنها عبارة عن مجموعة الإجراءات الملزمة لتمكين السلطات النقدية من إدارة النقود والتحكم في الائتمان، وتنظيم السيولة النقدية لإقتصاد ما ويرى أنه في مجملها هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والمصارف، وتؤدي إلى تحكم السلطات النقدية في عرض النقود وفقا لمتطلبات المتعاملين الإقتصاديين، وذلك حسب حالتين التقيدية وتوسعية.³

- أما تعريف السياسة النقدية من المنظور الإسلامي: " أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم شؤون النقد وإدارتها بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"⁴.

مما سبق يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي، مستخدما كل آلياته النقدية، للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسيعي أو تقيدي، بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الإنكماش ورفعها وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع، بهدف المحافظة على الإستقرار والتوازن الإقتصادي.

ثانيا : أهداف السياسة النقدية :

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الإقتصادية، وذلك نظرا لإعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الإقتصادية في أي إقتصاد كان وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن تأتي إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية التي قد

² عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، (ص ص 149-150)

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص 65.

⁴ وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1981، ص 158.

تختلف من دولة إلى أخرى لعدة إعتبارات وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الإقتصاد ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الإقتصادي بشكل عام، وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الإقتصادي العام بشروطه التوازن الإقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي⁵.

أ- الأهداف الأولية:

وهي عبارة عن المتغيرات التي يسعى البنك المركزي للتحكم فيها لفرض التأثير الأهداف الوسيطة ولذلك هي تعد بمثابة الرابط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين:

1: مجاميع الإحتياطات: وتتكون هذه المجاميع من العناصر التالية:

- القاعد النقدية: النقود المتداولة لدى الجمهور+ الإحتياجات المصرفية
- حيث أن النقود المتداولة: الأوراق النقدية+ النقود المساعدة+ نقود الودائع
- أما الإحتياطات المصرفية: الإحتياطات الإجبارية+ الإحتياطات الإضافية+ النقود الجاهزة في خزائن البنوك

مجاميع الإحتياطات المتوفرة لدى الودائع الخاصة: الإحتياطات الكلية - الإحتياطات الإجبارية

2: ظروف سوق النقد: تضم هذه المجموعات الإحتياطات الحرة والتي تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي، معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك وبصفة عامة تمثل ظروف سوق النقد في قدرة المقترضين ومدى إنخفاض أو إرتفاع أسعار الفائدة وبشروط الإقتراض الأخرى⁶.

فالأول بتحقيق نتيجة ضمان إستقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، وتحقيق العمالة أو لتشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الإقتصادي.

- أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان إستقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيرتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري المالي والرأسمالي.

⁵ بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، اطروحة دكتوراة في العلوم إقتصادية ، تخصص :نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017/2018، ص 31.

⁶ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، 2005، ص 125.

ب- الأهداف الوسيطة: بقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريق التحكم فيها، يستطيع البنك المركزي لتحقيق أهداف النهائية (كلها أو بعضها) وهذه الأهداف يمكن إعتبارها مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية ونشير أن تحديد اهداف وسيطة يخضع لشروط أو معايير معينة يمكن ايجازها فيما يلي :

- معايير الأهداف الوسيطة :

- القابلية للقياس: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون واضحا وسهل الإستيعاب ويمكن قياسه؛

- القدرة على السيطرة: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون قابلا للضبط من قبل البنك المركزي؛

- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي

-مكونات الأهداف الوسيطة:

- المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية بكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان المالمين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الإقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية* وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات⁷.

- معدلات الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا لسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود.

والمشكل عند إعتداد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يقدها أهميتها كمؤشر، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الإرتفاع في الأوقات الرواج الإقتصادي في حين أنه يميل إلى الإنخفاض في أوقات الكساد، وبالتالي فإنه من الصعب

⁷ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31.32

على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسته النقدية من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها.

- **سعر الصرف:** إن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد إتجاه الخارج، ولذلك فإن البلدان المشاركة في النظام النقدي الأوروبي جميعا إعتمدت سعر صرف عملاتها كهدف وسيط في سياستها النقدية إلا أن الإقتصاديات الأوسع والأكثر شيوعا والأقل إنفتاحا على الخارج لا يمكن لها الاعتماد على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في معدل الصرف⁸.

ج- **الأهداف النهائية للسياسة النقدية:** من بين الأهداف النهائية النقدية نذكر:

1- **الإستقرار النقدي:** يعتبر هدف تحقيق الإستقرار النقد من أهم الأهداف السياسية النقدية حيث يؤدي عدم الإستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو إنكماش إلى أضرار في الإقتصاد الوطني على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة.

أما الإنكماش فيؤدي عادة إلى توزيع الثروة والدخل الوطنين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال، حيث أن التركيز على خفض التضخم وإستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الإقتصاد، وإن إعطاء الأولوية للتضخم أو الإقتصار عليهما في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ إقتصادي يتسم بإرتفاع درجة إستقلالية البنوك المركزية، وتتمتع إقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة ونظام إعلامي ملائم⁹.

2- **التوظيف الكامل:** هناك إجماع بين الإقتصاديين على أن يكون التوظيف الكامل على مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الإقتصاد البطالة، وما يرافقها من عوامل إنكماشية في الإنتاج والدخل وإضطرابات

⁸ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 160.

* (هي الأدوات التي تساعد على الادخار أو الاستثمار أو الحصول على التأمين أو الحصول على قروض عقاري، يتم اصدار هذه الأدوات من قبل العديد من البنوك والمؤسسات المالية وشركات السمسرة) لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على

موقع القاموس و المترجم للمصطلحات الاعمال www.meemapps.com

⁹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

في العلاقات الإجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة العجز تلجأ الدول الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الإقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات¹⁰.

4- تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة: يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، ويعتبر الإقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية بينما تعتبر الأهداف الأخرى مثل إستقرار مستويات الأسعار وإستقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية.

إن تشجيع النمو الإقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان الدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية من إرتفاع مستوى الأسعار المحلية.

وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الإقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الإستثمار كواحد من أهم محدداته عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة إستثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل في النهاية رفع المعيشة والنمو¹¹.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية :

تتدخل الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي، عن طريق السياسة النقدية وذلك برسم مجموعة أهداف أو هدف واحد حسب حالة كل بلد، ويتم تحقيق هذه الأهداف

¹⁰ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

¹¹ نفس المرجع سابق، ص 35.

بإستخدام مجموعة أدوات أو وسائل، إذا أدوات السياسة النقدية، هي تقنيات مباشرة وغير مباشرة، تتحكم فيها السلطات النقدية وتستخدمها لإنجاح أهداف هذه السياسة، من خلال الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تسيير وتنظيم الكتلة النقدية، نتيجة إرتباطه الوظيفي (إداري، نقدي، مالي).

ويرتبط إستخدام الأدوات بطبيعة الحالة التي تواجه الإقتصاد من تضخم أو كساد، فالسياسة التوسعية (حالة ركود) تتطلب عدم كفاية السيولة اللازمة للإقتصاد، وبالتالي يقوم البنك المركزي بزيادة السيولة.

أما السياسة الإنكماشية (حالة التضخم)، فيفترض وقوع الإقتصاد في حالة فائض السيولة وبالتالي يتجه البنك المركزي إلى الحد من التوسع النقدي، وهو ما يسمح بإعادة التوازن الكلي من جديد، دون الإخلال بالمؤشرات الإقتصادية الكلية.

إذا تختلف هذه الأدوات من إقتصاد لآخر، حسب درجة نموه وكذا مستوى تطور الجهاز المصرفي ودور الأسواق الموجود فيه وفعاليتها، وتنقسم إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة.

أولاً: الأدوات غير مباشرة (الكمية): ويقسم سامولسون (samoulson) أدوات الرقابة الفنية التي يمارسها في التأثير على حجم النقد والإئتمان إلى الأقسام التالية¹².
سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسب الإحتياطي القانوني، والودائع الخاصة والحد الأقصى لسعر الفائدة.

وتمثل هذه الأدوات وسائل تقليدية يتبعها البنك المركزي في مراقبة كمية النقد والائتمان والتأثير في السياسات الائتمانية لجميع البنوك التجارية بصفة موضوعية وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوحة.

وإن زيادة سعر الخصم سوف تزيد حجم الإنفاق الكلي في حالة قبض الائتمان وبالتالي مكافحة التضخم وما ينطبق على سعر الخصم ينطبق على سعر الفائدة، بينما نجد أن زيادة نسبة الإحتياطي الإجباري، سوف تقلل من المضاعف النقدي وبالتالي قدرة البنوك التجارية في التوسع في الإقتراض، مما يقلل النقود المعروضة في السوق وهذا ينخفض معدل التضخم وتتدخل الدولة في عمليات السوق المفتوحة للتأثير على كمية النقود المعروضة وبالتالي التحكم في التضخم وذلك من خلال شراء وبيع السندات المختلفة.

¹² سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص

ويعتبر كل من Keynes و Friedman سياسة السوق المفتوحة من أهم وأنجع أدوات السياسة النقدية فهي تتميز بمرونة كبيرة حيث يمكن للبنك المركزي القيام بشراء وبيع الكميات المناسبة كما يمكنه عكس العمليات بسرعة فائقة فإذا رأى البنك المركزي أن حجم النقود قد انخفض بدرجة أكبر من الذي كان مستهدفاً لأنه قام بعمليات شراء كبيرة فإنه يمكنه القيام بعمليات بيع وعكس المسار كذلك إن عملية تطبيقها لا تنطوي على تأخيرات إدارية، بحيث يمكن للبنك المركزي القيام بعمليات البيع والشراء دون الرجوع إلى الجهة التشريعية كما يحدث عند تطبيق بعض الأدوات الأخرى¹³.

ثانيا- الأدوات المباشرة (النوعية): يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان وإتجاهاته حيث أن هذه الأدوات تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الإقتصاد الوطني وهذه الأدوات كثيرة منها:

أ- تأطير القروض: تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان) كما لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا كلما إحتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير أن إستعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الإستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء¹⁴.

وعليه تأطير الائتمان هو ضبط حجم القروض الموزعة، وهي أداة كمية مباشرة، ونجد في إصطلاح تأطير الائتمان مفهومين:

- الأول: التأطير الشامل للائتمان ويعني ترك المبادرة للبنك في إختيار التمويلات التي يراها مناسبة له.

¹³ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004، ص 125.

¹⁴ عبد القدار خليل ، مرجع سبق ذكره، ص 165.

- الثاني: التأطير الإنتقائي الذي ينتج البنك حيزا ضيقا من المبادرة.

ب -التنظيم الإنتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الإنتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا الهدف من هذه الاجراءات هو التأثير على إتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تخفيضها والتي تتماشى وأهداف السياسة الإقتصادية للدولة¹⁵.

لا بد من الإشارة أن إستعمال هذه الإجراءات الإنتقائية إلى إرتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

ج -الحد الأدنى من السيولة: تعني السيولة قدرة البنك التجاري مواجهة إلتزاماته بشكل فوري من خلال احتفاظه بأرصدة نقدية سائلة أو أصول يمكن تحويلها لنقد سائل بسهولة، دون تكبد خسارة وحسب نظرية ادارة الخصوم تمكن أهمية السيولة في شيئين: - تجنب مخاطر طلبات السحب من المودعين.

- تلبية وغياب طالبي القروض بأنواعها بغية تحقيق الأرباح¹⁶.

د - ودائع مشروطة للإستيراد: بهذه الأدلة يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي، ونظرا لعدم رغبة المستورد تجميد هذا المال يلجأ للإقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد، ويؤدي هذا إلى التقليل من حجم القروض ليتمكن توجيهها لباقي الإقتصاد.

هـ- عمليات مصرفية خاصة: يتدخل البنك المركزي لتفعيل سياسته النقدية بمنح قروض لبعض القطاعات الأساسية للإقتصاد، وهو بذلك ينافس البنوك التجارية، عند عجزها أو رفضها لمنح القروض وبالتالي تسجل نقصا في البنوك.

ز - التأثير والإقناع الأدبي: يتدخل البنك المركزي وديا وفي إطار العلاقات المهنية غير الرسمية، وفي التأثير على قروض البنوك التجارية ويتوقف هذا على قوة البنك المركزي وعلاقته مع بقية البنوك.

المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية :

¹⁵ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

¹⁶ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص : 166-167.

تعتبر قناة السياسة النقدية على انها الآليات التي من خلالها يحدث قرار والذي يمكن تحديد السياسة النقدية في إعطاء أثر على سلوكيات الأعوان الإقتصاديين، ومنه على هدف النمو وإستقرار الأسعار، ويمكن أن نقسمها إلى أربع قنوات أساسية وهي:

- قناة سعر الفائدة.

- قناة سعر الصرف.

- قناة أسعار السندات.

- قناة الائتمان المصرفي.

أ: قناة سعر الفائدة وقناة سعر الصرف

1- قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي لانتقال أثر السياسة النقدية إضافة إلى أنها حسب النموذج الكينزي (IS-LM) أهم قناة في إنتقال السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

حسب المفهوم الكينزي عند القيام بسياسة نقدية توسعية $\uparrow$ H ستؤدي إلى إنخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ($\downarrow$) ومن ثم يؤدي ذلك إلى إنخفاض تكلفة رأسمال أو الإقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الإستثمار $\uparrow$ (Ir) فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج ($\uparrow$ Y).

أما في الحالة العكسية أي عند القيام بسياسة نقدية إنكماشية $\downarrow$ M سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي $\uparrow$ (Ir) وهذا ما يرفع من تكلفة رأسمال وهذا له تأثيره على نفقات الإستثمار التي تنخفض، ومن ثم أثره على خفض الإنتاج.

أي معنى آخر إعتد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الإستثماري والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الإقتصاديون حول معدل الفائدة ونذكر من بينهم كتيلو سنة 1995 الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثر كبير على نفقات الإستهلاك والإستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية¹⁷.

2- قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن إستقرار سعر الصرف، وتستخدم هذه القناة

¹⁷ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخاصة والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الإستثمار الخارجي وتدفق رأس المال، وتعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من إستقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع الأجنبية ولذلك كثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية (E)، فتنخفض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري (Nx) ومنه زيادة الإنتاج الكلي (↑ Y) وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة وكذلك يجب أن يكون الإنخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية، ويمكن إبراز هذه القناة كما يلي:

في حالة التي تستعمل فيها سياسة إنكماشية يخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الإقتصاد الوطني عنها في الخارج، وهو ما يعمل على إستقطاب رأسمال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية، وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الإقتصاد الوطني بالركود، وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية¹⁸.

ب: قناة أسعار السندات وقناة الائتمان المصرفي :

1-قناة أسعار السندات: تعتبر هذه القناة عن وجهة أنصار المدرسة النقدية في تحصيل أثر السياسة النقدية على الإقتصاد وذلك نتيجة أنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين وهما: قناة توين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الإستهلاك¹⁹.

نظرية المعامل q لتوين:

وهي نظرية حركية في الإستثمار مبنية على أن الإستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكفل إستبدال رأس المال، وهي النسبة التي تسمى نسبة معامل q فإذا ركزنا إلى القيمة السوقية للأصل ب M وتكلفة استبدال رأس المال ب R فإن $q = \frac{m}{r}$ وعليه عندما يكون q مرتفعا فإن القيمة السوقية للمؤسسات تكون مرتفعة بتكلفة إستبدال رأس المال،

¹⁸ مرجع سبق ذكره، ص 90.

¹⁹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

وأن الاستثمارات الإنتاجية الجديدة هي أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسة أما في حالة العكسية التي يكون فيها المعامل q منخفضاً فإن ذلك يعني أن المؤسسات لا تبحث عن إمتلاك آلات جديدة لأن قيمتها السوقية منخفضة أو ضعيفة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال، أما إذا أرادت المؤسسات الحصول على رأس المال طالما المعامل q متدني، فإنها تستطيع شراء مؤسسة أخرى بسعر تفاضلي حيث في هذه الحالة تكون نفقات الإستثمار ضعيفة نوعاً ما.

يمكننا توضيح تأثير السياسة النقدية على أسعار السندات من خلال زيادة في كمية النقود و التي تعني بأن الأعوان الاقتصاديون يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب خفضها عن طريق الإنفاق في السوق المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فتتدفع أسعارها، حيث نربط هذا الأثر ارتفاع أسعار السندات (p_0) ، فيؤدي إلى ارتفاع المعامل $(q \uparrow)$ فيرتفع حجم الاستثمار $(I \uparrow)$ وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي $(Y \uparrow)$ كما يلي²⁰:

في الحالة العكسية فإن إنخفاض عرض النقود يقلل من الإنفاق لأن السيولة قليلة وهو ما يؤدي إلى سعي المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة ولذلك أثر على انخفاض قيمة المعامل q فيقل الإستثمار ومن ثم الناتج الوطني.

2- قناة الائتمان المصرفي: يظهر دور هذه القناة في السياسة النقدية عندما تمارس السياسة النقدية سياسة تقييدية مما يجبر البنوك على تخفيض قروضها وأوراقها المالية ويصبح المقرضون غير قادرين على إحلال الإقتراض غير المصرفي كما هو مفترض في فكرة القناة النقدية وحدها.

تتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع أثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي ومن ثم فهي ليست قناة مستقلة، وإنما آلية تحسين أوضاع وتهتم ... قناة الائتمان على ما يسمى علاوة التحويل الخارجي وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصدة المتولدة خارجياً، (سواء من خلال إصدار سندات أو حقوق ملكية) وبين تكاليف الأرصدة المتولدة داخلياً من خلال الإحتفاظ بجزء من الأرباح، أي تصرف يقوم به البنك المركزي على سعر الفائدة ومن ثم يقيم علاوة التحويل في نفس الإتجاه²¹.

²⁰ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

²¹ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دار الجامعة الاسكندرية، 2007، ص 122.

3- قناة أثر السلوك على الإستهلاك: يعتبر فرانكو موديقالياني (franco Modigliani)، أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعيتهم وتأثيرها، ومضمون هذا الأثر هو أن نفقات الاستهلاك تتحد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية حيث تعتبر الأسهم العادية في الكثير من البلدان المكون الرئيسي من حجم الثروة المالية للأفراد فعندما ترتفع قيمة أسعار هذه الأسهم فإن قيمة الثروة المالية ترتفع، وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع طيلة حياتهم وفي نفس الوقت يرتفع الإستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأسهم (PA) ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي ينعكس إيجابيا على نمو الناتج الوطني.

ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك، هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلبا.

المبحث الثاني: علاقة التصدير خارج المحروقات بالسياسة النقدية في الجزائر
لقد أولى الفكر الاقتصادي نشاط التصدير أهمية خاصة، واعتبره من بين أهم مقومات وأسس النمو الاقتصادي ومن محدداته الرئيسية، وبالتالي سيتناول هذا المبحث المفاهيم العامة المتعلقة بالتصدير، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته وصولا لأنواع التصدير واتجاهات سياسته وعلاقته بأدوات السياسة النقدية.

المطلب الأول: الإطار النظري للتصدير خارج قطاع المحروقات

يحتوي الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية والحديثة أفكار تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانيات إتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي اعتبرت النشاط التصديري ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء تعريف عن التصدير وأنواعه ومدى إستراتيجية التصدير في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم التصدير خارج قطاع المحروقات

أولا: تعريف وأنواع التصدير

- يعرف التصدير على أنه "بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها. 22

- كما يعرف بأنه "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج. 23 ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج مفهوما واسعا لمصطلح التصدير، و الذي يقصد به بأنه العمليات التي تشمل بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

ويمكن تقسيم التصدير إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (visibles) وصادرات غير منظورة (invisibles)، وذلك على أساس معيار كونها مرئية أو غير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية (وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج أو بصفة دائمة). 24

أ- الصادرات المنظورة (المرئية): وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينتها ويحصونها في سجلاتهم.

ب- الصادرات غير المنظورة (غير المرئية): وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج وتتمثل في خدمات النقل، التأمين، السياحة، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات البريد والهبات ... الخ زد عل ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدات إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي 25، ويتم هذا التصدير بعدة طرائق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل شركات تابعة في الخارج. 26

²² مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993، ص 235.

²³ عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت 1980، ص 141

²⁴ بن طبرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 73.

²⁵ خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني للطبع، 1997، ص 66.

²⁶ بشير محمد عطية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص ص 110-111.

- ج- الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها، ومن جملتها:
- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية؛
 - مواد واجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج؛
 - إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج²⁷.

الفرع الثاني: إستراتيجية التصدير في الاقتصاد الجزائري

حاولت العديد من الدول وخاصة منها الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الاقتصاد الوطني وعملت بذلك على تدعيم نشاط المؤسسات المصدرة عن طريق اتخاذ إجراءات متعددة لبلوغ هذا الهدف ولنا في ذلك تجارب بعض الدول النامية.

أولاً: إستراتيجية التصدير

يقصد بالإستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال للاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو ويجب تحديد:

أ – تحليل موقف الصادرات كما يلي :

1- تحديد موقف الصادرات: وذلك بأن يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة ، وبالتالي تعطي الإمكانات التصديرية، وكذلك تجديد الإمكانات الاستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءاً من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.

2- تحديد الأولويات السلعية: تقوم الإستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالباً ما تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات الغير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني .

3- تحديد الأولويات الجغرافية: يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية ، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب

²⁷ نعيبي فوزي، التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1999، ص: 68.

و المنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية و أسعار الصرف الأجنبي و منافذ التوزيع²⁸.

4- الأنشطة والخدمات التصديرية: ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبة، ومباشرة مثل الحوافز المالية (الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير و تكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة و مدروسة من طرف البنوك.

ب- الإستراتيجية الدولية: تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات إستراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية.

والاستراتيجية الدولية تعتمد أساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، أما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة، ومن الخيارات الإستراتيجية التي يمكن للمؤسسة إتباعها هي:

ج- التخصص: تتمثل هذه الإستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة أو ميزة جودة المنتج.

د- النمو بالتنوع: أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال اعتماد التنوع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين أو توسيع السوق، أو التنوع المختلط الذي يهدف إلى تقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية²⁹.

وقد اعتمدت الجزائر عدة إجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات متعلقة بسعر الصرف، تمويل الصادرات، إجراءات جبائية وجمركية ويتم شرحها كما يلي وعموما الحكومة مطالبة بـ:

- وضع البرامج والسياسات الخاصة بالتصدير؛

- تقديم المشورة الاقتصادية والفنية الخاصة بإنتاج وتسويق المنتجات المصدرة؛

- تقديم المساعدات المالية.

²⁸ - خمسة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، مذكرة ماجستير في

العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 ، 2013 ، ص 57.

²⁹ مرجع سابق ، ص 58.

- توفير الإطار التشريعي والقانوني.

كل هذا للوصول إلى مستوى جيد من المنتجات من خلال الخدمات لزيادة الصادرات³⁰.

ثانيا: هيكل حوافز التصدير خارج المحروقات في الجزائر

تتمثل حوافز التصدير خارج المحروقات في الجزائر في ما يلي :

أ- سياسة سعر الصرف: قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض صرف العملة الوطنية في أفريل 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

وأقر مثلا البنك المركزي تخفيض ثالث في يناير سنة 2003 بقيمة 5% وأدى هذا التخفيض إلى غلاء المواد المستوردة وارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي وبالتالي أدى إلى تدمير القدرة الشرائية للمستهلك.

ب- تأمين وضمان الصادرات: فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واكتشاف أسواق جديدة.

ج- تمويل الصادرات: ويتم من خلال:

- تقديم قروض مؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

- تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات ESPE، بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية، وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 عدد شروط الاستفادة من مساعدة شروط الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة...إلخ.

د- الإجراءات الجمركية³¹: إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات وتنشيطها ولزيد من ترقية الصادرات واستقطاب الاستثمارات

³⁰ محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، 1997.

ص 228.

³¹ زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص ص 186-190.

الأجنبية وبالتالي المهما الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الإقتصادية، وأما وظائف الجمركي هي:

- وظيفة التخزين.

- وظيفة الإستعمال.

- وظيفة التمويل.

أما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي: نظام التصدير النهائي ونظام التصدير المؤقت.

هـ- الإطار الضريبي والجبائي: يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية.

و- الإطار العقاري: في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية مزودة بالوسائل اللازمة لتجسيد المشاريع وإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري³².

ز- الإطار التشريعي والمعلوماتي: المنظم لعملية التصدير: ويشمل الأحكام التالية وهي:

- الأحكام المنظمة للتجارة الخارجية رقم 95-07 الصادرة في 23/12/1995 وقانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلقة بالمنتجات الخاصة بالتصدير.

- قانون رقم 91-13 الصادر في 14 أوت 1994 وقانون 92-04 الصادر في 22 مارس 1992 الخاص بمراقبة المبادلات التجارية، وإجبارية التوطين المصرفي.

- إجبارية دخول الأموال إلى الوطن حسب القانون 91-31 بتاريخ 14/08/1991 وقرار البنك رقم 92-09 بتاريخ 26/11/1992 حيث يجب أن يرفق كل تصدير دخول الأموال.

- الرقابة على الصرف وحركة الأموال والعقوبات حسب القانون رقم 26-22 سنة 1996.

- أصدر بنك الجزائر قانون في بداية سنة 2011 يتمم القانون رقم 07-01 المؤرخ في 2007 المتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وعلى الحسابات بالعملة الصعبة، الإجراء الأول يتمثل في تمديد أجل تحويل إيرادات الصادرات من 120 يوم إلى 180 يوم، وكذلك الإجراء الثاني الخاص بنسبة تحويل مداخل الصادرات خارج المحروقات

³² عبود زرقين، تعزيز الصناعات في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة الإقتصاد، العدد 01/17، الجزائر، 2008،

والمواد المنجمية فعليا من 20 إلى 40 من حصة إيرادات التصدير مما يعطي الحق في تسجيل المصدر في الحساب بالعملة الصعبة.

وقد صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 ويعتبر من عرج حاسم في تاريخ هذا القطاع الذي حدد فيه آليات وأدوات ترقيتها ودعمها. 33 و حسب المرسوم التنفيذي رقم 05/09 المؤرخ في 2009/01/04 المؤسس لبنك معلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة المصدقية وانسجام المعطيات وضمان التنسيق والنجاعة.

المطلب الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في تنمية الصادرات خارج المحروقات

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب فيه، وجرت العادة أن يكون للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف هي: تحقيق النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار، تنمية القطاعات الإستراتيجية... إلخ.

لكن ما يهمنا في السياسة النقدية هي سياسة الصرف التي اتبعتها العديد من الدول، وذلك بغرض تدعيم نقدها وتحقيق الإستقرار في إقتصادياتها، بحيث يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقات بين الأسعار الخارجية، وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات في آن واحد وبشكل مباشر، دون إثقال مفرط على النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية.

الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

أولا: التعريف بتخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض العملة (Dévaluation) قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد اقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، وبالتالي يخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر الجزائر مثلا أن تخفض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار فبدلا من أن يساوي سبعون دينار للدولار الواحد، تصبح ثمانون دينار تساوي دولار واحد.

وأما مصطلح إنخفاض قيمة العملة (Dépréciation) فيقصد به إنخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض

³³ حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 60

والطلب وهذا يعني أن الإنخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم والعوامل المؤدية إلى إنخفاض القيمة الخارجية لعمل البلد هي:

- زيادة الإستيراد وإنخفاض الصادرات؛
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين؛
- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج³⁴.

ثانيا : أسباب تخفيض قيمة العملة:

هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة من بينها:35

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛
- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع إستيرادها من الخارج؛
- وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها الخارجية في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية؛
- حماية الصناعة الناشئة، بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الإقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛
- وقد يقصد بالتخفيض أحيانا أخرى زيادة موارد الخزنة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.
- والواقع أن هناك عوامل يتوقف عليها نجاح التخفيض، حيث انه تتوقف أهمية هذا التخفيض في تشجيع الصادرات وتقليل الواردات على عوامل عدة هي:
- اتسام الطلب العالمي على المنتجات (الدولة) بقدر كاف من المرونة (تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة)؛
- استجابة الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات؛
- يجب توفر إستقرار في الأسعار المحلية؛
- عدم قيام الدولة المنافسة بالإجراء (تخفيض عملتها)، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل (Retaliation)؛

³⁴ مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2006، ص ص 143-144.

³⁵ زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 304.

- استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة، المعايير، الصحة...):
- إستجابة لشرط مارشال ليرنر $(ex+em>1)$ ³⁶.

الفرع الثاني : سياسة تخفيض قيمة العملة في الجزائر

إن الخطوات التدريجية التي اتبعتها السلطة النقدية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمة الحقيقة بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج والمؤسسات الإقتصادية أن تتجاوب وتتأقلم مع هذا التوجه بشكل الذي يعطي للدينار الجزائري أن يساهم في تحسين مناخ الإقتصاد وانتعاش وضعية الكثير من المؤشرات الإقتصادية الكلية منا والجزئية بناء على ذلك كان يرمي إلى عدة أبعاد إقتصادية منها:

- هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمة الحقيقة، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وعن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، ما يزيد من تشجيع الأعوان الإقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق الذي أصبح فيه سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي

- يساهم في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الإستثمار إلى الداخل بحكم إنخفاض تكلفة إقامة المشاريع الإستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الإستثمار؛

- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم إنخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الإعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة؛

- يعمل على ترشيد الإستهلاك بسبب أنه يساهم في إرتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الإستهلاك ومنه إنخفاض الواردات غير الأساسية؛

- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛

- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الإقتصادية (كتقليص البطالة... إلخ)؛

- يساهم في تعزيز إستقلالية بنك الجزائر، وكذلك نمو حجم إحتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقص الموجود في إقتصاد البلد؛

بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 96.³⁶

- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛
- له دور كبير في تخفيض الضغوطات التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة؛
- يعزز قوة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الإقتصاد الحقيقي أو إلى قطاعاته الخاصة في ظل إنتشار مختلف مظاهر العوالة الإقتصادية³⁷؛
- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الإستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛
- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على من كل التغيرات التي تمس الإقتصاد الوطني؛
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والإنتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات؛
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي؛
- يلزم المؤسسات الإقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على إتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف)؛
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة الأداء.

خاتمة:

كخلاصة لواقع السياسة النقدية وتأثيرها على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، يمكن القول انه بالرغم من أهمية المجهودات المقدمة من طرف الدولة و الهيئات التابعة

³⁷ بن طبرش عطاء الله ، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

لها الموظفة لدعم ومرافقة المؤسسات الاقتصادية المصدرة خارج قطاع المحروقات و الهادف لتفعيل العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و التصدير ، الا ان النتائج بقيت دون مستوى الامال ، وتظل نسبة الصادرات من المحروقات تمثل اعلى نسبة مقارنة بالصادرات خارج النفط ، والتي في كل سنة تمثل نسب ضئيلة جدا لا تتعدى 2.6 مليار دولار في احسن الاحوال .

وجاء على لسان رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين في احدى الصحف الوطنية ، ان عدد المؤسسات المصدرة بلغ 700 مؤسسة ، الا ان تطبيق التدابير المتخذة من طرف الدولة بشأن تسهيل اجراءات التصدير ، يظل غائبا على أرض الواقع ، داعيا الى مشاركة الدولة كعنصر فاعل داعما نشاط التصدير خارج المحروقات ، و ألا تقتصر مهامها على الجانب التنظيمي فقط ، وان التوجيهات جاءت محفزة و داعمة لاجراءات اخف في مجال التصدير ، من أجل تسهيل تصدير المنتج الجزائري نحو الخارج وولوجها عالم المنافسة في الاسواق الخارجية ، الا أنها تظل دون المستوى المطلوب و بحاجة الى الخوض بعمق في تفاصيلها .

وبالتالي يمكن القول بأن كل الاجراءات و التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لدعم نشاط التصدير خارج النفط ، تعتبر كلاسيكية تعتمد على معظم الدول لترقية صادراتها ، بالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول اصلاح و تجديد هذه الاجراءات مع المتطلبات الراهنة للمحيط الاقتصادي الدولي ، حتى تتمكن المؤسسات من الاستفادة منها اكثر مستقبلا .

ان أهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة :

-يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة ، و بتالي فهو المشرف على ادارة السياسة النقدية و تنفيذها بما يتوافق و أهداف السياسة الاقتصادية ؛

-تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة يمكن من خلالها التحكم في السياسة الاقتصادية و بتالي تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ؛

-استقلالية البنك المركزي تؤدي الى ادارة سليمة لسياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات و التدخلات الحكومية في الشؤون النقدية ؛

-ان علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية تكمن في علاقة كمية النقود المتاحة بمستوى النشاط الاقتصادي و أيضا من خلال مساهمة التوازن النقدي في تحقيق التوازن العام على المستوى الاقتصادي .

وخلصت الدراسة إلى توصيات يمكن تقديمها في النقاط التالية :

-ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية حتى لا يكون تناقض بين أهدافهما وتستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي؛

-تنوع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية ،
للنهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية بهدف تنوع مصادر الدخل والتخلص من الآثار
السلبية للريع النفطي، وتحويل النفط الناضب إلى أصول إنتاجية متجددة وعدم إنفاقه في
مجال النفقات الاستهلاكية الجارية؛

-يمكن للإدارة الجيدة لإيرادات النفط أن تؤدي دوراً مهماً في خلق الروابط الامامية والخلفية
في الهيكل الاقتصادي مع بقية القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يكون للقطاع النفطي دوراً
رئيساً في بناء اقتصاد منتج ؛

-ضرورة مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والتحول من اقتصاد يعتمد على النفط
بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنوع الاقتصاد وتنمية القطاعات
الإنتاجية(الزراعي ،الصناعي ،الخدمي) وباستخدام الطرائق والأساليب التكنولوجية
الحديثة؛

-تستطيع الجزائر الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة
و ذلك عن طريق استثمارها في الأنشطة النفطية وغير النفطية و بالتالي زيادة مساهمتها في
الناتج المحلي الإجمالي و هيكل الصادرات ؛

-رسم استراتيجية للتنمية الاقتصادية يساهم في تحقيقها مختلف القطاعات الاقتصادية
وعدم الاعتماد على القطاع النفطي، لان ذلك يجعل الاقتصاد يعاني من الجمود في الجهاز
الإنتاجي وعدم مرونته لاعتماده على سلعة واحدة منتجة وهي من المواد الأولية(النفط
الخام)؛

-ضرورة تطبيق مبدأ استقلالية البنك المركزي الجزائري و عدم تدخل الحكومة في
صلاحيات البنك المركزي من اجل التحكم الجيد في قراراته ، لذلك دعا الكثير من
الاقتصاديين الى ضرورة منح البنوك المركزية الاستقلالية عن الحكومة في اتخاذ قراراتها
ووضع سياستها النقدية فعالة.

قائمة المراجع :

¹ زكرياء الدورين يسرى السامرائي، البنوك المركزية السياسة النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص 185.

² عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، (ص ص 149-150)

- ³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص 65.
- ⁴ وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1981، ص 158.
- ⁵ بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، اطروحة دكتوراة في العلوم إقتصادية، تخصص : نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 31.
- ⁶ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، 2005، ص 125.
- ⁷ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31، 32.
- ⁸ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 160.
- ⁹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 74.
- ¹⁰ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 34.
- ¹¹ نفس المرجع سابق، ص 35.
- ¹² سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 225.
- ¹³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004، ص 125.
- ¹⁴ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 165.
- ¹⁵ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- ¹⁶ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص : 166-167.
- ¹⁷ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 106.
- ¹⁸ مرجع سبق ذكره، ص 90.
- ¹⁹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- ²⁰ بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 91.
- ²¹ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دار الجامعية الاسكندرية، 2007، ص 122.
- ²² مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993، ص 235.
- ²³ عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت 1980، ص 141.
- ²⁴ بن طبرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 73.
- ²⁵ خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني للطبع، 1997، ص 66.
- ²⁶ بشير محمد عطية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص ص 110-111.
- ²⁷ نعيي فوزي، التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1999، ص: 68.
- ²⁸ خمسة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 2013، ص 57.
- ²⁹ مرجع سابق، ص 58.
- ³⁰ محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، 1997، ص 228.

³¹ زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص ص 186-190.

³² عبود زرقين، تعزيز الصناعات في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة الإقتصاد، العدد 01/17، الجزائر، 2008، ص 240.

³³ حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 60

³⁴ مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2006، ص ص 143-144.

³⁵ زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 304.

بلعوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 96.¹

³⁶ بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.